

H/LD/WG/8/3

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 29 أغسطس 2019

الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية

الدورة الثامنة

جنيف، من 30 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2019

وضع وثيقة 1960

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

أولاً. المقدمة

1. يتضمن اتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية (اتفاق لاهاي) حالياً وثيقتين مختلفتين هما وثيقة لاهاي (1960) التي اعتمدت في 28 نوفمبر 1960 (وثيقة 1960)؛ ووثيقة جنيف (1999) التي اعتمدت في 2 يوليو 1999 (وثيقة 1999).

2. والغرض من هذه الوثيقة هو موافاة الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية (الفريق العامل) بمعلومات عن وضع وثيقة 1960 كي يحيط بها علماً ويدرسها عند الاقتضاء في ظل تطوير الإطار القانوني لنظام لاهاي على الأجل الطويل.

ثانياً. الأعضاء الحاليون في اتفاق لاهاي

3. تجاوز عدد الأعضاء في وثيقة 1999، منذ دخولها حيز النفاذ في 1 أبريل 2004، بسرعة عدد الأعضاء في وثيقة 1960 مع وجود ازدواجية كبيرة في عضوية الوثيقتين. فبعد الدول الإحدى عشرة الأولى التي أسفر إيداع صكوك تصديقها أو انضمامها عن دخول وثيقة 1999 حيز النفاذ¹، أصبحت 47 دولة طرفاً في وثيقة 1999 (وكان بعضها طرفاً في وثيقة 1960). فضلاً عن ذلك، أصبحت منظمتان حكوميتان دوليتان - هما المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) والاتحاد الأوروبي - طرفين في وثيقة 1999؛ علماً بأن النطاق الجغرافي للمنظمتين معاً يغطي أقاليم 45 دولة.
4. وفي المقابل، لا يزال باب الانضمام إلى وثيقة 1960 مفتوحاً للدول الأطراف في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، غير أن تلك الوثيقة لم تشهد أي حالة تصديق أو انضمام منذ عام 2007².
5. وفي تاريخ إعداد هذه الوثيقة، بلغ العدد الإجمالي للأطراف المتعاقدة بموجب اتفاق لاهاي 70 طرفاً. وترد قائمة بأعضاء اتحاد لاهاي في المرفق الأول، ويرد رسم بياني يعرض عدد الأطراف المتعاقدة بحسب الوثائق في المرفق الثاني. ويمكن تصنيف الأعضاء كما يلي:
 - 60 دولة أو منظمة حكومية دولية طرفاً في وثيقة 1999.
 - 34 دولة طرفاً في وثيقة 1960، منها:
 - 24 دولة أصبحت طرفاً أيضاً في وثيقة 1999؛
 - 10 دول ظلت أطرافاً في وثيقة 1960 فقط، منها:
 - ست دول، وهي بنن وكوت ديفوار وغابون ومالي والنيجر والسنغال، هي دول أعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية التي أصبحت طرفاً في وثيقة 1999؛
 - دولتان، وهما اليونان وإيطاليا، هما دولتان عضوان في الاتحاد الأوروبي الذي أصبح طرفاً في وثيقة 1999.
6. وفيما يتعلق بالدول الثماني الأطراف في وثيقة 1960 المذكورة آنفاً وغير الملزمة بوثيقة 1999 ولكنها دول أعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية أو الاتحاد الأوروبي، فإن عضويتها في تلك المنظمة الحكومية الدولية تؤدي إلى نتيجتين من حيث تطبيق وثيقة 1999. أولاً، يحق لمودعي الطلبات من أي من تلك الدول تعيين أطراف متعاقدة بموجب وثيقة 1999. وثانياً، يمكن ضمان حماية التصاميم الصناعية في أقاليم تلك الدول بتعيين المنظمة الحكومية الدولية التي تنتمي إليها.
7. وأما العضوان المتبقيان من أعضاء اتحاد لاهاي، وهما المغرب وسورينام، فهما يخرجان تماماً عن نطاق تطبيق وثيقة 1999.

¹ استوفت وثيقة 1999 الشروط المنصوص عليها في المادة 28(1) و(2) للدخول حيز النفاذ بعد تصديق إسبانيا على الوثيقة في 23 سبتمبر 2003.

² كانت ألبانيا آخر الأطراف المنضمة إلى وثيقة 1960، مع دخول انضمامها حيز النفاذ في 19 مارس 2007. وقد انضمت ألبانيا أيضاً إلى وثيقة 1999 مع دخول انضمامها حيز النفاذ في 19 مايو 2007.

ثالثاً. انخفاض استخدام وثيقة 1960 مقابل توسع نطاق وثيقة 1999

8. شهد نشاط التسجيل بموجب وثيقة 1960 انخفاضاً كبيراً منذ دخول وثيقة 1999 حيز النفاذ. فقد كان تسجيل واحد فقط من أصل 4,767 تسجيلاً دولياً أُدخل في السجل الدولي خلال عام 2018 خاضعاً لوثيقة 1960 حصراً³. ولم تُدوّن بموجب وثيقة 1960 سوى 605 تعيينات من أصل 16,873 تعييناً مسجلاً خلال السنة نفسها، أي 3.6 بالمئة فقط من إجمالي التسجيلات.

9. ولا شك في أن ذلك الوضع العام يرجع إلى حد كبير إلى التوسع السريع لوثيقة 1999. ومع ذلك، يتبين أن وثيقة 1960 باتت تُطبّق أقل فأقل حتى في صفوف أطرافها المتعاقدة وإن تغاضينا عن أعضاء اتحاد لاهاي الملتزمين بوثيقة 1999 حصراً.

10. وتوجد أسباب قانونية واضحة لهذه الظاهرة. أولاً، تعطي المادة (1)31 من وثيقة 1999 الأسبقية لتلك الوثيقة في العلاقات المتبادلة بين الدول الأطراف في كل من وثيقة 1999 ووثيقة 1960. ومن ثم، متى كان مودع الطلب يأتي من طرف متعاقد ملتزم بكل من وثيقة 1999 ووثيقة 1960 ويعين طرفاً متعاقداً ملتزماً أيضاً بالوثيقتين، خضع ذلك التعيين لوثيقة 1999.

11. وفضلاً عن ذلك، فإن تعيين طرف متعاقد ملتزم بالوثيقتين يخضع أيضاً لوثيقة 1999، حيث يتمتع مودع الطلب بحقوق قانونية تراكمية ولكن مستقلة بموجب هاتين الوثيقتين (وتنشأ أهلية التمتع بتلك الحقوق عن وجود صلة بين المودع وطرف متعاقد أو أطراف متعاقدة بموجب اتفاق لاهاي). فعلى سبيل المثال، يطالب مودع ما بحقين قانونيين مستقلين في طرفين متعاقدين أولهما ملتزم بوثيقة 1960 حصراً وثانيهما ملتزم بوثيقة 1999 حصراً، فإذا عين طرفاً متعاقداً ثالثاً ملتزماً بالوثيقتين، فسيكون ذلك التعيين خاضعاً لوثيقة 1999. وبالمثل، إذا كان الطلب مودعاً لدى طرف متعاقد ملتزم بوثيقة 1960 حصراً ولكن ذلك الطرف عضو في منظمة دولية حكومية ملتزمة بوثيقة 1999، فسيكون تعيين أي طرف متعاقد ملتزم بالوثيقتين خاضعاً لوثيقة 1999.

12. وترد في المرفق الثالث إحصاءات عن تعيينات كل الدول الملتزمة بوثيقة 1960 - حصراً أو لا - والمسجلة في 2004 و2010 و2018. ويتبين من تلك الإحصاءات أنه في عام 2004، أي في السنة الأولى من العمل بوثيقة 1999، كانت أغلبية التعيينات تخضع لوثيقة 1960. غير أن الوضع انعكس تدريجياً خلال السنوات التالية. ففي عام 2010، لم تعد وثيقة 1960 تُطبّق إلا على 23.9 بالمئة من تعيينات الدول الأطراف في وثيقة 1960، ثم انخفضت تلك النسبة إلى 13.4 بالمئة في عام 2018. ويتضح من الرسم البياني الوارد في المرفق الرابع أن وثيقة 1960 لم تعد تُطبّق إلا نادراً. فبيّن ذلك الرسم البياني أنه فيما يتعلق بمجالات تعيين الدول الأطراف في وثيقة 1960 التي سُجلت في النصف الأول من عام 2019، فإن تلك الوثيقة لم تُطبّق قط أو يكاد لأن الدولة الطرف كانت أيضاً طرفاً متعاقداً في وثيقة 1999.

³ يُقصد بالطلب الدولي الخاضع لوثيقة 1960 حصراً طلباً دولياً تكون كل الأطراف المتعاقدة المعيّنة فيه أطرافاً متعاقدة معيّنة بناء على وثيقة 1960. وكان التسجيل في تلك الحالة هو التسجيل الدولي رقم DM/102 573 حيث كانت إيطاليا (وثيقة 1960) هي الدولة الطرف المعيّنة الوحيدة.

13. فضلاً عن ذلك وكما ذكر في الفقرة 6، يمكن ضمان الحماية في أقاليم الدول الأطراف في وثيقة 1960 التي تكون أيضاً دولاً أعضاء في منظمة حكومية دولية طرف في وثيقة 1999 عن طريق تعيين تلك المنظمة عوضاً عن تعيين كل من الدول الأطراف في وثيقة 1960 على حدة.

14. ففي عام 2007 مثلاً، أي سنة قبل أن يصبح الاتحاد الأوروبي طرفاً في وثيقة 1999، عيّنت إيطاليا في 42 بالمئة من إجمالي التسجيلات الدولية. وفي عام 2018، وعلى الرغم من أن التعيين بموجب وثيقة 1960 كان لا يزال هو السبيل الوحيد لكي يتمكن مودع طلب غير مؤهل لطلب الحماية بموجب وثيقة 1999 من التماس الحماية في إيطاليا، فقد انخفضت تلك النسبة إلى 1.1 بالمئة من إجمالي التسجيلات إذ لم تُعَيَّن إيطاليا إلا في 54 تسجيلاً دولياً. وفي المقابل، كان الاتحاد الأوروبي الطرف المتعاقد الأكثر تعييناً في عام 2018 بإجمالي 3,307 تعيينات أي 69.4 بالمئة من إجمالي التعيينات.

رابعاً. التعقيد بسبب استمرار العمل بوثيقة 1960

15. يوجد عدد من الشروط التي يتعين استيفاؤها في الطلبات الدولية والتي قد تختلف بحسب الوثيقة المطبقة على كل من التعيينات المدرجة في الطلب الدولي.

16. فعلى سبيل المثال، لا تنطبق المحتويات الإلزامية الإضافية للطلب الدولي المنصوص عليها في القاعدة 7(4) من اللائحة التنفيذية المشتركة بين وثيقة 1999 ووثيقة 1960 لاتفاق لاهاي (اللائحة التنفيذية المشتركة) إلا عندما يخضع تعيين ما لوثيقة 1999.

17. فعندما تُعَيَّن رومانيا بموجب وثيقة 1999 مثلاً، سينظر المكتب الدولي في العناصر المشار إليها في المادة 5(2)(ب) "1" و "2" من وثيقة 1999 عملاً بالقاعدة 7(4)(ب). وأما إذا كانت رومانيا معيّنة بموجب وثيقة 1960، فلن يقوم المكتب الدولي بذلك. وفي تلك الحالة، أي في حالة غياب تلك العناصر من التسجيل الدولي، لا يمكن لمكتب رومانيا أن يصدر رفضاً للمطالبة بإدراج تلك العناصر (المادة 8(1) من وثيقة 1960 والمادة 12(1) من وثيقة 1999).

18. وتنطبق اختلافات أيضاً فيما يتعلق بالفترة القصوى لتأجيل النشر (القاعدة 16(1)). فإذا كان الطلب الدولي يخضع لوثيقة 1999 حصراً ويعيّن سويسرا (فقط⁴)، فيجوز للمودع أن يؤجل النشر 30 شهراً كحد أقصى من تاريخ الإيداع أو تاريخ الأولوية إن وُجد. وأما إذا كانت سويسرا معيّنة بموجب وثيقة 1960، فتكون مهلة التأجيل القصوى 12 شهراً فقط.

19. وبالمثل، قد تنطبق فترة رفض مختلفة بحسب الوثيقة التي تنطبق على التعيين المعني. فإذا عيّنت جمهورية مولدوفا بموجب وثيقة 1960، فسُتطبَّق مهلة الرفض البالغة ستة أشهر في حين تُطبَّق مهلة الرفض البالغة 12 شهراً إذا عيّن الطرف المتعاقد نفسه بموجب وثيقة 1999 عملاً بإعلان ذلك الطرف الصادر بموجب القاعدة 18(1)(ب).

20. وتوجد اختلافات أيضاً في رسوم التعيين المستحقة عن تجديد التسجيل الدولي. فبموجب وثيقتي 1999 و1960 كتيهما، يمكن للطرف المتعاقد الذي يكون مكتبه مكتب فحص أن يصدر إعلاناً بتحصيل رسم تعيين فردي عوضاً عن رسم التعيين العادي (المادة 7(2) من وثيقة 1999 والقاعدة 36(1) من اللائحة التنفيذية المشتركة). وفي هذا الصدد، يجوز للطرف المتعاقد بموجب المادة 7(2) من وثيقة 1999 أن يحصل على رسم تعيين فردي عن أي تسجيل دولي يعيّن فيه ذلك

⁴ أو في الحالات التي لم يصدر فيها أي طرف متعاقد معيّن آخر إعلاناً بموجب المادة 11(1) من وثيقة 1999.

الطرف المتعاقد وعن تجديد أي تسجيل دولي ينشأ عن ذلك الطلب الدولي. وفي المقابل، تجيز المادة 15(1)(2)(ب) أن يحصل الطرف المتعاقد على رسم تعيين فردي مقابل جدة تسجيل دولي فقط (وليس مقابل تجديد تسجيل دولي) عن طريق إعلان بموجب القاعدة 36(1). وقد أصدرت بعض الأطراف المتعاقدة بموجب وثيقتي 1999 و1960، مثل هنغاريا وقيرغيزستان وجمهورية مولدوفا، هذين الإعلانين. ومن ثم، يكون رسم تعيين مختلف (عادي أو فردي) مستحقاً إذا أريد تجديد التسجيل الدولي بتعيينات تلك الأطراف المتعاقدة بحسب الوثيقة التي تحكم تلك التعيينات (القاعدة 24(1)(أ)) "2" و"3".

21. وأخيراً، متى كان التسجيل الدولي خاضعاً لوثيقة 1999 حصراً وأودع عن طريق مكتب، يكون تاريخ تسلّم المكتب للطلب هو تاريخ الإيداع شريطة أن يتسلمه المكتب الدولي في غضون شهر من ذلك التاريخ (القاعدة 13(3)"1"). ومع ذلك، إذا عيّن أي من الأطراف المتعاقدة المعيّنة في نهاية المطاف بموجب وثيقة 1960 - أي أن الطلب الدولي يكون خاضعاً لوثيقة 1960 حصراً أو جزئياً - سيكون تاريخ الإيداع هو تاريخ تسلّم المكتب الدولي للطلب الدولي (القاعدة 13(3)"2").

خامساً. الاستنتاجات

22. على الرغم من انخفاض استخدام وثيقة 1960، فإنها لا تزال تراعى مراعاة تامة. ومع ذلك، فإن تزامن الوثيقتين وإجراءاتهما ينشئ بعض التعقيد القانوني والإجرائي على النحو المبين في الفقرات السابقة، ويزيد من التكاليف الإدارية. ومن ثم، لا تزال "غلبة وثيقة 1999 في النظام" من مؤشرات الأداء المدرجة في اقتراح البرنامج والميزانية للشائبة 21/2020 والمرتبطة بالنتيجة المرتقبة "إنتاجية وجودة خدمات محسنة في عمليات نظام لاهي"⁵. ومع زيادة عدد الأطراف المتعاقدة بموجب وثيقة 1960 التي تنضم إلى وثيقة 1999، يُتوقع أن تتضاءل الأهمية العملية لوثيقة 1960 إلى درجة يمكن فيها توشي اتخاذ تدابير استباقية تتيح تركيز النظام على وثيقة 1999 حصراً⁶. وسيواصل المكتب الدولي مراقبة الوضع وموافاة الفريق العامل بالمستجدات.

23. وإن الفريق العامل مدعو إلى الإحاطة علماً بمضمون هذه الوثيقة.

[تلي ذلك المرفقات]

⁵ انظر الصفحة 54 من الوثيقة WO/PBC/30/10.

⁶ في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن تطبيق وثيقة لندن (1934) التي اعتمدت في 2 يونيو 1934 قد جُمِد اعتباراً من 1 يناير 2010. ثم أنهى العمل بوثيقة 1934 في 18 أكتوبر 2016. وانظر الإخطاران 9/2009 و10/2016 عبر الرابط التالي:

<https://www.wipo.int/hague/en/notices/>

أعضاء اتحاد لاهاي¹

الملتزمون بوثيقة 1999 فقط

المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، أرمينيا، أذربيجان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بروني دار السلام، كمبوديا، كندا، الدانمرك، مصر، إستونيا، الاتحاد الأوروبي، فنلندا، غانا، آيسلندا، اليابان، لاتفيا، ليتوانيا، ناميبيا، النرويج، عمان، بولندا، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، رواندا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، سنغافورة، إسبانيا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تونس، تركيا، تركمانستان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية (36)

الملتزمون بوثيقتي 1999 و1960

ألبانيا، بلجيكا، بليز، بلغاريا، كرواتيا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، هنغاريا، قبرغيزستان، ليختنشتاين، لكسمبرغ، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، هولندا، مقدونيا الشمالية، جمهورية مولدوفا، رومانيا، صربيا، سلوفينيا، سويسرا، أوكرانيا (24)

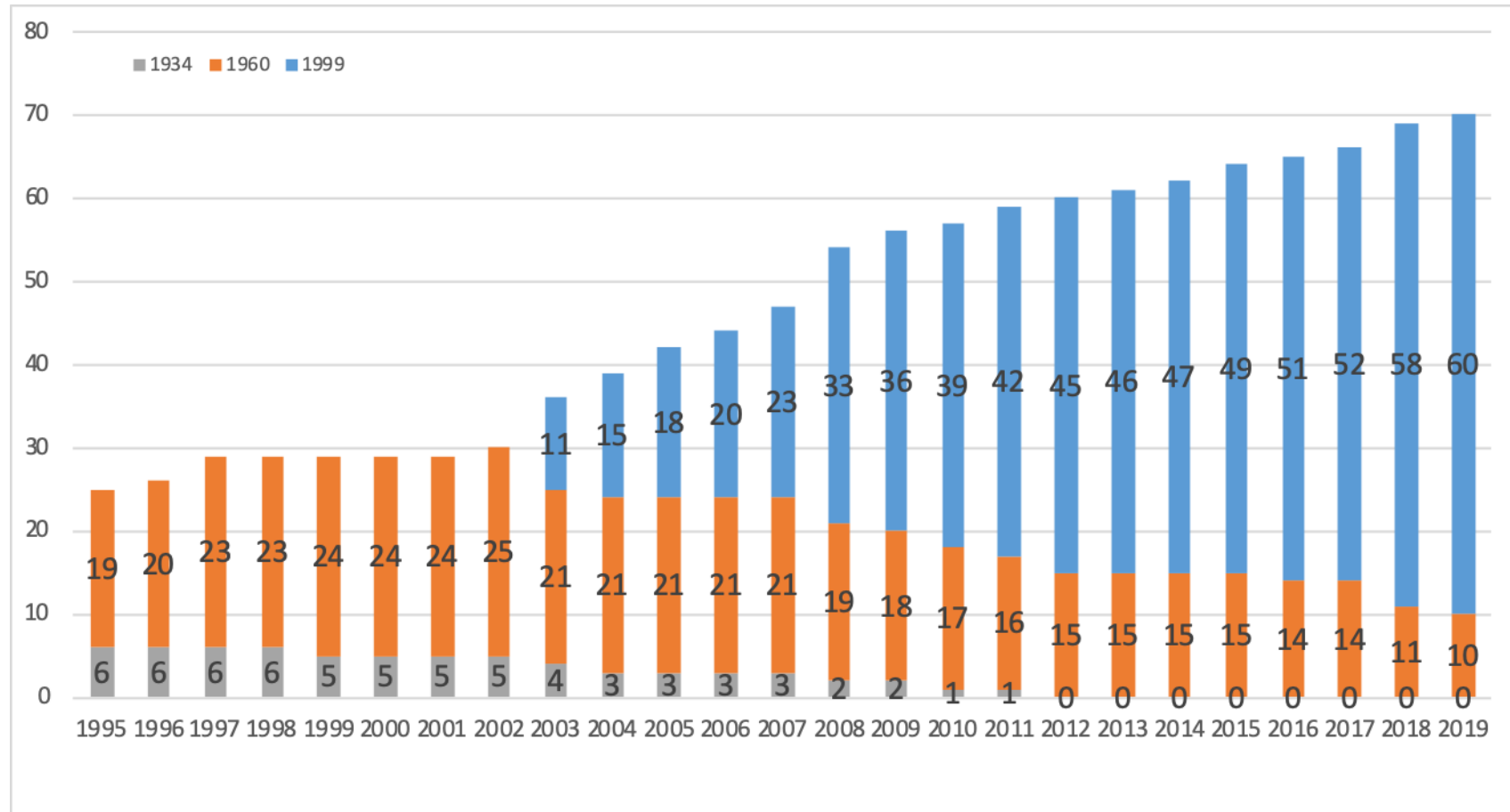
الملتزمون بوثيقة 1960 فقط

بنين²، كوت ديفوار³، غابون⁴، اليونان⁵، إيطاليا⁶، مالي⁷، المغرب، النيجر⁸، السنغال⁹، سورينام (10)

[يلي ذلك المرفق الثاني]

1 قائمة الأعضاء في 29 أغسطس 2019، مقسمة بحسب الوثيقة أو الوثائق التي يلتزمون بها.
2 دولة عضو في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية.
3 دولة عضو في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية.
4 دولة عضو في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية.
5 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.
6 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.
7 دولة عضو في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية.
8 دولة عضو في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية.
9 دولة عضو في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية.

أعضاء اتحاد لاهاي بحسب أحدث وثيقة*



[يلبي ذلك المرفق الثالث]

تعيينات الأطراف المتعاقدة بموجب وثيقة 1960: التعيينات المسجلة في 2004 و 2010 و 2018

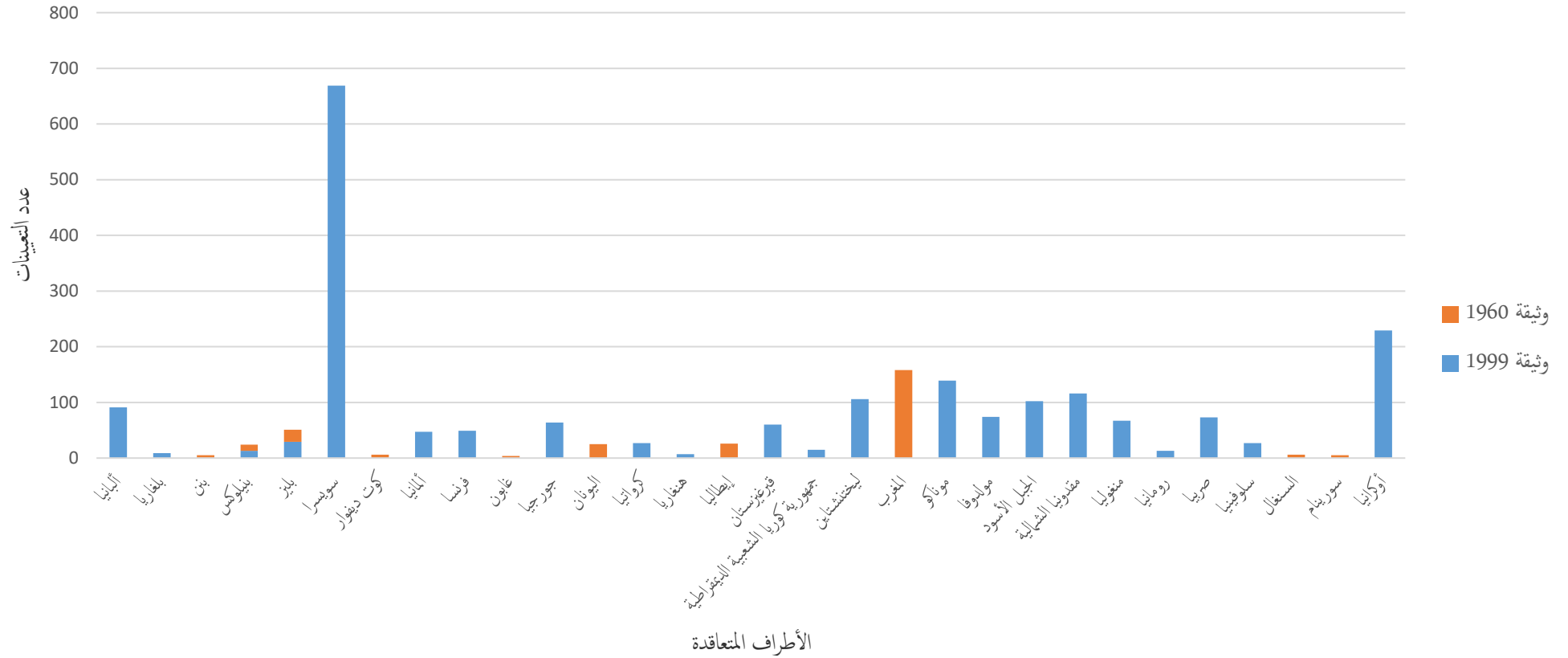
عدد التعيينات بموجب كل وثيقة بحسب الأطراف المتعاقدة بموجب وثيقة 1960						
2018		2010		2004		الطرف المتعاقد المعين (الذي يكون طرفاً متعاقداً بموجب وثيقة 1960 على الأقل)
99	60	99	60	99	60	
133	0	176	0			ألبانيا
63	0	23	0		472	بلغاريا
	13		8		39	بنن
0	55		111		919	بنيلوكس ¹
	42		98		222	بليز ²
1,705	2	1,508	3	416	785	سويسرا
	16		13		65	كوت ديفوار
163	1	116	28		956	ألمانيا
173	1	145	7		931	فرنسا
	14		11		112	غابون
111	0	203	0	223	57	جورجيا
	51		55		582	اليونان
57	0	463	1	142	111	كرواتيا
23	0	39	0		301	هنغاريا
	54		115		963	إيطاليا
77	0	132	0	214	23	قيرغيزستان
43	0		69		385	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
194	0	303	1	330	131	ليختنشتاين
	318		323		443	المغرب
227	0		317		476	موناكو
102	0	184	0	231	143	مولدوفا
168	0		251			الجيل الأسود
161	0	325	0		440	مقدونيا الشمالية
	4		8			مالي
82	0	165	1		240	منغوليا
	3		5		1	النيجر
92	1	25	0	243	302	رومانيا
192	0	225	0		510	صربيا
60	0	69	0	253	225	سلوفينيا
	14		11		59	السنغال
	16		14		50	سورينام
521	0	509	0	258	208	أوكرانيا
4,347	605	4,610	1,450	2,310	10,151	المجموع
4,952		6,060		12,461		إجمالي عدد التعيينات (بغض النظر عن الوثائق)
%87.8		%76.1		%18.5		التوزيع بحسب الوثيقة
%12.2		%23.9		%81.5		

[يلي ذلك المرفق الرابع]

1 دخلت وثيقة 1999 حيز النفاذ في بنيلوكس في 18 ديسمبر 2018.

2 دخلت وثيقة 1999 حيز النفاذ في بليز في 9 فبراير 2019.

تعيينات الأطراف المتعاقدة بموجب وثيقة 1960 -
التعيينات المسجلة في النصف الأول من عام 2019، بحسب الوثيقة المنطبقة



[نهاية المرفق الرابع والوثيقة]